سعر برميل النفط الكويتي يرتفع إلى 74.66 دولار

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 86 سنتا في تداولات اول امس الجمعة ليبلغ 66ر74 دولار أمريكي مقابل 80ر73 دولار للبرميل في تداولات الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط أمس بسبب المخاوف من أن تحجب العقوبات الأمريكية على إيران كمية كبيرة من الخام عن الأسواق العالمية وذلك وسط ارتفاع الطلب.

وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 59ر1 دولار ليصل الى مستوى 44ر79 دولار كما ارتفع سعر برميل الخام الأمريكي 70 سنتا ليصل عند التسوية الى مستوى 15ر74 دولار.

الكويت حققت إيرادات نفطية خلال شهر يونيو بما قيمته 1.6 مليار دينار

«الشال»: مليارا دينار العجز المحتمل في الموازنة العامة للسنة المالية 2018-2019

البيان	الأسبوع السادس والعشرون	الأسبوع الخامس والعشرون	التغير
	2018/06/28	2018/06/21	%
عدد أيام التداول	5	3	
مؤشر الشال (قيم 33 شركة)	401.0	393.6	%1.9
مؤشر السوق العام	4,890.4	4,823.0	%1.4
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	90,226,376	46,032,812	
المعدل اليومي (د.ك)	18,045,275	15,344,271	%17.6
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	416,753,857	192,221,541	
المعدل إلى (أسهم)	83,350,771	64,073,847	%30.1
عدد الصفقات	17,478	9,130	
معدل اليومي لعدد الصفقات	3,496	3,043	%14.9

التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول

البيان	قيمة التداول	نسبة من إجمالي
الشركات	دينار كويتي	قيمة تداول السوق
بيت التمويل الكويتي	16,812,998	%18.6
شركة الاتصالات المتنقلة (زين)	9,635,767	%10.7
بنك الكويت الوطني	8,344,995	%9.2
بنك الكويت الدولي	7,827,980	%8.7
بنك الخليج	6,765,598	%7.5
الإجمالي	49,387,338	%54.7
البيان	قيمة التداول	قيمة التداول
القطاعات	دينار كويتي	دينار كويتي
قطاع البنوك	49,914,569	%55.3
قطاع الاتصالات	10,072,056	%11.2
قطاع خدمات مالية	9,598,604	%10.6
قطاع الصناعة	9,102,061	%10.1
قطاع العقار	4,258,282	%4.7

نسبة اجمالي قيمة تداولات السوق

◆ جملة الإيرادات النفطية المتوقعة لمجمل السنة المالية الحالية نحو 17.8 مليار دينار

◆ قطاع البنوك يحقق نمواً ملحوظاً خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي

◆ العجز الفعلي للموازنة يبقى متغيراً وفقاً لحركة أسعار وإنتاج النفط خلال السنة المالية

◆ 19.5 مليار دينار جملة الإيرادات غير النفطية المتوقعة في موازنة العام المالي الحالي

قال تقرير الشال الصادر بخصوص النفط والمالية العامة – يونيو 2018 ، انه بانتهاء شهر يونيو 2018، انتهى الربع الأول من السنة المالية الحالية 2018/2019، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر يونيو، معظمه، نحو 72.1 دولار أمريكي للبرميل، وهو يزيد بنحو 22.1 دولار أمريكي للبرميل، أي بما نسبته نحو 44.2%، عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 50 دولار أمريكي للبرميل، وأيضاً يزيد بنحو 27.1 دولار أمريكي عن معدل سعر البرميل الافتراضي للسنة المالية الفائتة البالغ 45 دولار أمريكي. وكانت السنة المالية الفائتة 2017/2018، التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ نحو 54.5 دولار أمريكي، ومعدل سعر البرميل لشهر يونيو 2018 أعلى بنحو 32.3% عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، ولكنه أدنى بنحو 2.9– دولار أمريكي للبرميل من سعر التعادل للموازنة الحالية البالغ 75 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات وزارة المالية وبعد اقتطاع الـ 10% من الإيرادات لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر يونيو، بما قيمته نحو 1.6 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما –وهو افتراض، قد لا يتحقق– فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية لمجمل السنة المالية الحالية، نحو 17.8 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 4.5 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية، والبالغة نحو 13.3 مليار دينار كويتي. ومع إضافة نحو 1.7 مليار دينار كويتي، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 19.5 مليار دينار كويتي.

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 21.5 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2018/2019 عجزاً قيمته 2 مليار دينار كويتي، ويبقى العجز الفعلي متغير تابع لحركة أسعار وإنتاج النفط خلال ما تبقى من السنة المالية.

بنك وربة

أعلن بنك وربة عن نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي والتي تشير إلى أن صافي أرباح البنك (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 2.92 مليون دينار كويتي، بإرتفاع مقداره نحو 1.56 مليون دينار كويتي ونسبته 115%، مقارنة بنحو 1.36 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2017. ويعود السبب في إرتفاع صافي الأرباح، إلى إرتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من إرتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية، وبذلك إرتفع الربح التشغيلي للبنك بنحو 3.1 مليون دينار كويتي وبنسبة 80.4%، وصولاً إلى نحو 6.9 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 3.8 مليون دينار كويتي.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 3.13 مليون دينار كويتي أو بنحو 40.4%، وصولاً إلى نحو 10.88 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 7.75 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2017، وتحقق ذلك نتيجة إرتفاع بند صافي إيرادات تمويل بنحو 2.6 مليون دينار كويتي وبنسبة بلغت 45.5%، وصولا إلى نحو 8.3 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 5.7 مليون دينار كويتي. أما بقية بنود الإيرادات التشغيلية، فقد إرتفعت بنحو 583 ألف دينار كويتي، بإستثناء بند صافي إيرادات إستثمار الذي إنخفض بنحو 59 ألف دينار كويتي.

وإرتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بقيمة أقل من إرتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية وبنحو 72 ألف دينار كويتي أو ما نسبته 1.8%، وصولاً إلى نحو 4.02 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 3.95 مليون دينار كويتي. وشمل الارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية، ما عدا بند الإستهلاك الذي سجل إنخفاضاً بنحو 85 ألف دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 36.9%، بعد أن كانت عند نحو 50.9%. وارتفع بند مخصص انخفاض القيمة بنحو 1.4 مليون دينار كويتي وبنسبة 58.8%، ليبلغ نحو 3.8 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 2.4 مليون دينار كويتي. وارتفع هامش صافي الربح إلى نحو 26.8% للأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي، مقارنة بنحو 17.5% للفترة نفسها من العام السابق.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً بلغ قدره 60.9 مليون دينار كويتي ونسبته 3.4%، ليصل إلى نحو 1.835 مليار دينار كويتي مقابل 1.775 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2017. في حين بلغ ارتفاع إجمالي الموجودات نحو 519.3 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 39.5% عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2017، حين بلغ 1.316 مليار دينار كويتي. وارتفع بند مدينو التمويل بنحو 97.4 مليون دينار كويتي، أي نحو 7.7% وصولاً إلى نحو 1.361 مليار دينار كويتي (74.1% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 1.263 مليار دينار كويتي (71.2% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2017، وارتفع بنحو 40.2% أو نحو 390.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 970.5 مليون دينار كويتي (73.7% من إجمالي الموجودات) في الفترة نفسها من عام 2017. وبلغت نسبة إجمالي مدينو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 83.2% مقارنة بنحو 85.6%. وارتفع بند نقد وأرصدة لدى البنوك بنحو 32.3 مليون دينار كويتي وصولاً إلى نحو 45.5 مليون دينار كويتي (2.5% من إجمالي الموجودات) مقارنة مع نحو 13.2 مليون دينار كويتي (0.7% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2017، وارتفع بنحو 39.8 مليون دينار كويتي مقارنة بالفترة نفسها من عام 2017 حين بلغ نحو 5.7 مليون دينار كويتي (0.4% من إجمالي الموجودات). بينما إنخفض بند إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي بنحو 81.9 مليون دينار كويتي أي بنسبة إنخفاض بلغت نحو 33.2%، وصولاً إلى 164.6 مليون دينار كويتي (9% من إجمالي الموجودات)، مقارنة مع نحو 246.5 مليون دينار كويتي (13.9% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2017، وإنخفض بنحو 24.3 مليون دينار كويتي أو بنحو 12.9% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق عندما بلغ 188.9 مليون دينار كويتي (14.4% من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب إجمالي حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 59 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 3.7% لتصل إلى نحو 1.657 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.598 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2017. وحققت ارتفاعاً بنحو 513.6 مليون دينار كويتي أي بنسبة نمو بلغت 44.9%، عند المقارنة مع الفترة نفسها من العام الفائت حين بلغت 1.143 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 90.3%، بعد أن كانت نحو 86.8%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن معظم مؤشرات ربحية البنك قد سجلت إرتفاعاً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2017، إذ إرتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص للبنك (ROE) إلى نحو 11.5% مقارنة بنحو 5.7%، وارتفع مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 11.7% مقارنة بنحو 5.4%، وارتفع أيضاً مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) حين بلغ نحو 0.6% مقارنة بنحو 0.4%. وبلغت ربحية السهم الواحد الأساسية والمخففة للبنك (EPS) نحو 0.48 فلس مقارنة بنحو 1.36 فلس، نتيجة خصم قيمة الأرباح المدفوعة على الصكوك الدائمة الشريحة 1 للبنك والبالغة نحو 2.4 مليون دينار كويتي في نهاية الربع الأول من عام 2018. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 122.9 ضعف مقارنة بنحو 46.9 ضعف، وذلك نتيجة انخفاض ربحية السهم الواحد الأساسية والمخففة للبنك (EPS) بنحو 64.7% وانخفاض السعر السوقي للسهم بنحو 7.5%، مقارنة مع مستواهما في 31 مارس 2017. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.3 ضعف مقارنة بنحو 1.5 ضعف.

قطاع البنوك

حقق قطاع البنوك، ويشمل 10 بنوك كويتية، خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي، نمواً ملحوظاً في صافي الأرباح مقارنة بالفترة نفسها من عام 2017، إذ بلغت أرباح الربع الأول 2018 (بعد خصم الضرائب وحقوق الأقلية) نحو 228.9 مليون دينار كويتي، وبارتفاع مقداره 32.9 مليون دينار كويتي أو بنحو 16.8%، مقارنة بنحو 196 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2017. وارتفع الربح التشغيلي للبنوك قبل خصم المخصصات بنحو 34.1 مليون دينار كويتي أو نحو 8.8%، وصولاً إلى نحو 422.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 388.7 مليون دينار كويتي، تحقق ذلك نتيجة ارتفاع الإيرادات التشغيلية للبنوك بنحو 12.7%، على الرغم من ارتفاع في إجمالي مصروفاتها بنحو 16%. وانعكس الأثر مباشرة على ارتفاع قيمة صافي أرباح البنوك. واستمرت البنوك الكويتية في تطبيق سياسة حجز المخصصات مقابل القروض غير المنتظمة، فبلغ إجمالي المخصصات التي إحتجزتها في الربع الأول نحو 165.6 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 162.6 مليون دينار كويتي للفترة المماثلة من عام 2017، أي ارتفعت بنحو 1.9%، وارتفعت أيضاً بنحو 17.4% عن الربع الأخير من عام 2017 حيث بلغت 141 مليون دينار كويتي.

وبلغت أرباح البنوك التقليدية وعددها خمسة بنوك، نحو 144.9 مليون دينار كويتي، ومثلت نحو 63.3% من إجمالي صافي أرباح البنوك العشرة، ومرتفعة بنحو 18.9% مقارنة مع الفترة نفسها من العام الفائت. بينما بلغ نصيب البنوك الإسلامية نحو 83.9 مليون دينار كويتي، ومثلت نحو 36.7% من صافي أرباح البنوك العشرة ومرتفعة بنحو 13.3% عن مستواها في الفترة نفسها من العام الماضي، أي أن أداء الشق الإسلامي من البنوك خلال الربع الأول ربما لأول مرة ينمو بمعدلات أدنى.

وبلغ مضاعف السعر إلى الربحية (P/E) لقطاع البنوك العشرة محسوباً على أرباح آخر 12 شهر نحو 14.8 مرة، مقارنة بنحو 14 مرة للفترة نفسها من العام الفائت، وحافظ العائد على إجمالي الأصول المحسوب على أرباح آخر 12 شهر، عند نحو 1.1% للفترتين، بينما ارتفع معدل العائد على حقوق الملكية إلى 9.1% مقارنة بنحو 8.5%.

وعند المقارنة ما بين أداء البنوك العشرة، استمر «بنك الكويت الوطني» في تحقيق أعلى قيمة في الأرباح بين البنوك العشرة ببلوغها نحو 93.6 مليون دينار كويتي (ربحية السهم 15 فلساً)، أو نحو 40.9% من صافي أرباح القطاع المصرفي، بارتفاع بنحو 9.6% بالمقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2017، وذلك لإرتفاع عائدات الفوائد وصافي الإيرادات من التمويل الإسلامي. وحقق «بيت التمويل الكويتي» ثاني أعلى أرباح بنحو 43.9 مليون دينار كويتي (ربحية السهم 7 فلوس)، أو نحو 19.2% من صافي أرباح البنوك العشرة، وبنسبة نمو 13.9% مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق، نتيجة زيادة صافي إيرادات التمويل وأتعاب العمولات وإيرادات الاستثمار. وحقق «البنك التجاري الكويتي» أعلى نمو معدل في الأرباح وبنحو 1167%، إذ بلغت أرباحه نحو 10.1 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 795 ألف دينار كويتي، نتيجة إنخفاض إجمالي المخصصات بنحو 12 مليون دينار كويتي أو بنحو 42.8% لتبلغ نحو 16.1 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 28.1 مليون دينار كويتي في الربع الأول لعام 2017.

بورصة الكويت

حقق شهر يونيو أداءً نشطاً وأفضل من ناحية التوعية، فخلاله ارتفعت كل المؤشرات، مؤشر الشال ومؤشرات البورصة الثلاثة، مدفوعة من ارتفاع مستوى سيولة البورصة، ورغم انخفاض كمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات، بما يعنيه ذلك من توجهات أعلى للسيولة إلى الأسهم عالية السعر. مؤشر الشال كسب خلال شهر يونيو نحو 4.8%، وارتفع مؤشر السوق الأول بنحو 4.6%، وكسب مؤشر السوق الرئيسي نحو 1%، وحصيلة أداء السوقين كانت ارتفاع للمؤشر العام بنحو 3.3%.

وبلغت سيولة البورصة في شهر يونيو نحو 242.1 مليون دينار كويتي مرتفعة من مستوى 204.8 مليون دينار كويتي لسيولة شهر مايو، ولكن هذا الارتفاع يبدو كبيراً لو قيس بمعدل قيمة التداول اليومي البالغة نحو 13.5 مليون دينار كويتي وبارتفاع بنحو 51.1% عن معدل تلك القيمة لشهر مايو حين بلغت 8.9 مليون دينار كويتي، ومؤشر السيولة أهم مؤشرات نشاط البورصة. وتتفوق سيولة شهر يونيو في معدل قيمة التداول اليومي عن معدل قيمة التداول اليومي للشهور الخمسة الأولى من السنة الجارية البالغة نحو 11.5 مليون دينار كويتي وبنحو 17.4%، وإن حافظ ارتفاع السيولة على زخمه، لابد وأن يتعافى مستوى الأسعار. وبلغ حجم السيولة للنصف الأول من العام الجاري نحو 1.445 مليار دينار كويتي بمعدل لقيمة التداول اليومي بحدود 11.7 مليون دينار كويتي، وهي سيولة منخفضة وفاقدة نحو 48.7% عن مستوى ذلك المعدل لكامل عام 2017، وفاقداً نحو 60.3% عن مستوى معدل النصف الأول من عام 2017، وكانت سيولة عام 2017 استثنائية.

ولازالت توجهات السيولة منذ بداية العام تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 1.6% فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0.2% فقط من تلك السيولة، و9 شركات من دون أي تداول. أما الشركات السائلة، فقد حظيت 15 شركة قيمتها السوقية تبلغ 6.3% فقط من قيمة الشركات المدرجة، على نحو 13.5% من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير لازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض، يتوجه بقوة إلى شركات قيمتها ضئيلة. أما توزيع السيولة خلال شهر يونيو 2018 على الأسواق الثلاثة، فكانت كالتالي:

السوق الأول

حظي بنحو 187 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 77.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 50% من شركاته على 84.8% من سيولته ونحو 65.5% من كامل سيولة البورصة، بينما حظيت نصف شركاته الأخرى على ما تبقى، أو نحو 15.2% من سيولته. وبلغ معدل تركز السيولة فيه مستوى عالي، حيث حظيت 5 شركات ضمنه على نحو 70.6% من سيولته.

السوق الرئيسي:

وحظي بنحو 55.1 مليون دينار كويتي، أو نحو 22.8% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 83.2% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 16.8% من سيولته، ولا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

سوق المزادات:

وحظي بنحو 38 ألف دينار كويتي فقط أو نحو 0.016% من سيولة البورصة، وذلك أيضاً في حدود المتوقع، فالهدف الأساس هو إعطاء تلك الشركات نافذة منظمة للسيولة حتى وإن لم يتحقق لأي منها تداول سوى على فترات متباعدة، قد نشهد طفرة منفردة في قيمة تداولاته بين الحين والآخر.

الأداء الأسبوعي

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أكثر نشاطاً، حيث ارتفعت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك ارتفعت قيمة المؤشر العام. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 401.0 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 7.4 نقطة ونسبته 1.9% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وارتفع بنحو 14.0 نقطة، أي ما يعادل 3.6% عن إقفال نهاية عام 2017.

	اسم الشركة	يوم الخميس 2018/06/28	يوم الخميس 2018/06/21	الفرق	%	اقفال 2017	الفرق	%
1	بنك الكويت الوطني	466.2	465.7	0.5	0.1	429.7	36.5	8.5
2	بنك الخليج	192.6	191.0	0.8	0.4	193.8	(1.2)	(0.6)
3	البنك التجاري الكويتي	501.6	500.5	1.2	0.2	375.1	126.5	33.7
4	البنك الأهلي الكويتي	219.7	216.1	3.6	1.7	189.9	29.8	15.7
5	بنك الكويت الدولي	234.5	228.2	6.3	2.8	237.6	(3.1)	(1.3)
6	البنك الأهلي المتحد	284.6	273.6	11.0	4.0	331.9	(47.3)	(14.3)
7	بيتك	271.1	258.3	12.8	4.9	299.9	(28.8)	(9.6)
8	بيت التمويل الكويتي	1,446.6	1,402.2	44.4	3.2	1,401.1	45.5	3.2
	قطاع البنوك	456.3	449.4	6.9	1.5	430.2	26.1	6.1
9	شركة التسهيلات التجارية	118.4	118.4	0.0	0.0	122.7	(4.3)	(3.5)
10	شركة الاستثمارات المالية الدولية	210.3	206.7	3.6	1.9	234.2	(23.9)	(10.0)
11	شركة الاستثمارات الوطنية	113.4	114.3	(0.9)	(0.8)	123.3	(9.9)	(8.0)
12	شركة مشاريع الكويت القابضة	582.6	568.6	14.0	2.5	746.5	(163.9)	(22.0)
13	شركة السمو للتمويل والاستثمار	46.3	46.5	(0.2)	(0.4)	44.4	1.9	4.3
	قطاع الاستثمار	203.6	200.7	2.9	1.4	240.8	(37.2)	(15.4)
14	شركة الكويت للتأمين	62.8	61.7	1.1	1.8	60.6	2.2	3.6
15	مجموعة الخليج للتأمين	367.8	365.0	2.8	0.8	469.9	(102.1)	(21.7)
16	شركة الأهلية للتأمين	157.3	146.1	11.2	7.6	174.6	(17.3)	(12.3)
17	شركة وربة للتأمين	49.2	50.0	(0.8)	(1.6)	52.8	(3.6)	(6.8)
	قطاع التأمين	135.7	133.5	2.2	1.6	158.1	(22.4)	(14.2)
18	شركة عقارات الكويت	81.2	78.0	3.2	4.1	92.1	(10.9)	(11.8)
19	شركة العقارات المتحدة	138.3	132.6	5.7	4.3	163.2	(24.9)	(20.2)
20	الشركة الوطنية العقارية	272.4	259.8	12.6	4.8	282.1	(9.7)	(3.4)
21	الشركة العقارية الكويتية	1,356.7	1,312.3	44.4	3.4	1,429.4	(72.7)	(5.1)
	قطاع العقاري	383.2	357.5	25.7	7.2	398.5	(15.3)	(3.8)
22	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	141.2	137.6	3.6	2.6	134.0	7.2	5.4
23	شركة أسمنت الكويت	610.5	636.2	(25.7)	(4.0)	708.5	(98.0)	(13.8)
24	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	150.3	149.9	0.4	0.3	167.5	(17.2)	(10.3)
	القطاع الصناعي	184.6	186.6	(2.0)	(1.1)	198.1	(13.5)	(6.8)
25	شركة السينما الكويتية الوطنية	656.0	659.1	(3.1)	(0.5)	816.0	(160.0)	(19.6)
26	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	3,516.8	3,432.7	84.1	2.5	3,112.5	404.3	13.0
27	شركة الاتصالات المتنقلة	619.2	541.1	78.1	14.4	616.0	3.2	0.5
28	شركة مرخي للتنمية (المرحلة)	29.2	31.1	(1.9)	(6.1)	11.3	17.9	158.4
	قطاع الخدمات	1,047.9	989.0	58.9	6.0	991.1	56.8	5.7
29	شركة المال والتجارة العقارية	166.7	166.7	0.0	0.0	190.8	(24.1)	(12.6)
30	شركة دار السلام العقارية	48.1	48.6	(0.5)	(1.0)	70.1	(22.0)	(31.4)
	قطاع الأجنبية	459.5	459.5	0.0	0.0	421.4	38.1	9.0
31	شركة الشرق الأوسط للأسمنت والكيماويات (المجموع)	316.6	341.0	(24.4)	(7.2)	375.0	(58.4)	(15.6)
32	شركة أسمنت الخليج (المجموع)	322.6	334.7	(12.1)	(3.6)	322.6	0.0	0.0
33	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة (ش.م.ع)	569.5	569.5	0.0	0.0	580.6	(11.1)	(1.9)
	الشركات غير الكويتية	221.6	227.0	(5.4)	(2.4)	230.2	(8.6)	(3.7)
	الموقف العام	401.0	393.6	7.4	1.9	387.0	14.0	3.6

نتائج القطاعات

البيان	2018/03/31 (ألف دينار كويتي)	2017/03/31 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %
مجموع الموجودات	1,835,438	1,316,187	519,251	%39.5
مجموع المطلوبات	1,656,607	1,142,985	513,622	%44.9
إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	102,468	96,839	5,629	%5.8
مجموع الإيرادات التشغيلية	10,880	7,748	3,132	%40.4
مجموع المصروفات التشغيلية	4,016	3,944	72	%1.8
المخصصات	3,807	2,397	1,410	%58.8
الضرائب	140	50	90	%180
صافي الربح	2,917	1,357	1,560	%115
المؤشرات				
*العائد على معدل الموجودات	%0.6	%0.4		
**العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%11.5	%5.7		
***العائد على معدل رأس المال	%11.7	%5.4		
ربحية السهم الواحد (فلس)	0.48	1.36	0.88-	%64.7-
أقفال سعر السهم (فلس)	236	255	19-	%7.5-
*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	122.9	46.9		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.3	1.5		

المؤشرات المالية المنتهية في 31 مارس 2018 على أساس سنوي